جهود مكثفة لحماية حقوق كردستان المالية والسكانية بعيداً عن المناكفات السياسية

أعلن رئيس ممثلية حكومة إقليم كوردستان في بغداد، فارس عيسى، اليوم الاثنين، أن حكومة إقليم كردستان تعمل بشكل مكثف ودقيق على ملفي التعداد السكاني وموازنة عام 2026، مشدداً على ضرورة إبعاد قوت المواطنين ورواتبهم عن الصراعات والمناكفات السياسية.

وأوضح عيسى في تصريح صحفي تابعته المطلع، أن:"قضية التعداد السكاني تعد من الأولويات القصوى لدى حكومة إقليم كردستان، وبتوجيه مباشر من رئيس الحكومة مسرور بارزاني، الذي أكد على ضرورة إظهار النسبة السكانية الحقيقية لاقليم كردستان لضمان حقوقه الدستورية".

وأضاف عيسد:"نطمح من خلال هذا الحراك إلى رفع الغبن الذي لحق بشعب كردستان سابقاً في تحديد نسبته السكانية، حيث كان يتم التعامل مع الإقليم بنسبة 12.67%، في حين أن النسبة الحقيقية والواقعية تبلغ 14.1%".

وفيما يخص الملف المالي، كشف رئيس الممثلية عن وجود تحركات جادة لتثبيت المستحقات المالية للإقليم

ضمن موازنة عام 2026.

وحول ملف الـ 36 مليار دينار التي تأخر صرفها من قبل وزارة المالية الاتحادية، قال عيسد:"نحن في تواصل مستمر مع وزيرة المالية، طيف سامي، لمعالجة هذا الموضوع. وإذا لم يتم حلها خلال العام الحالي، سنبذل جهودنا لتثبيتها وصرفها ضمن مستحقات العام المقبل 2026".

واختتم فارس عيسى تصريحه بالإعراب عن قلقه من استخدام رواتب موظفي الإقليم كـ "ورقة ضغط" سياسي، قائلاً:"للأسف يتم التعامل مع ملف الرواتب بازدواجية سياسية. موظفو إقليم كردستان هم جزء من المنظومة الوظيفية للعراق، ويجب أن يتمتعوا بكامل حقوقهم أسوة بأقرانهم في المحافظات العراقية الأخرى".